الأمن الخليجي.. هل تتغير المعادلة؟

د.شمسان بن عبد الله المناعي

القضية الأساسية التي يجب أن تكون محط اهتمام قادة دول مجلس التعاون في القمة المقبلة هي تحقيق الأمن لشعوبهم، فدول مثل دول الخليج العربي التي تمتلك ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط الذي هو شريان الحياة لأمريكا وأوروبا والعالم، والموقع الاستراتيجي لهذه الدول، يجعلها في محل اهتمام دائم من قبل كثير من الدول وأطماعها، وخاصة دولة كإيران التي ما زالت تزعزع استقرار المنطقة.

ولقد ظلت دول الخليج العربي تعتمد في أمنها على اتفاقيات أمنية تعقدها مع الكثير من الدول الكبرى وخاصة أمريكا والدول الأوروبية، ولكن بعد الاتفاق الإيراني مع دول الخمس+واحد، أصبح على دول الخليج أن تستبدل هذه المعادلة وتفكر في تحقيق الأمن الذاتي لدولها، والاعتماد على نفسها وعلى تعميق علاقتها مع محيطها العربي، وخاصة مع مصر، وذلك أمر يفرضه عليها جملة من المتغيرات الإقليمية والدولية، ولنا في التاريخ عبر ودروس، فلقد تخلت أمريكا عن الشاه في إيران الذي كان يسمى شرطي الخليج، وعن الرئيس الأسبق حسني مبارك، رغم أنه عقد اتفاقيات الصلح مع إسرائيل. إن أمريكا ما زالت تحكمها المصالح في علاقاتها مع الدول، ولا محل للمبادئ في سياساتها الخارجية مع الدول، من هنا يجب أن تعي دول الخليج العربي هذه الحقيقة وتجعلها نصب عينها.

ولذا يجب أن تعمل دول الخليج العربي على تحقيق التوازن العسكري، وخاصة أنها تقع وسط مجموعة من الدول التي تمتلك السلاح النووي، ومن هنا أصبح مشروع بناء مفاعل نووي أمرا تفرضه ضرورات المرحلة وخاصة بعد ثلاث حروب إقليمية قامت في المنطقة تضررت بسببها دول الخليج العربي أمنيا واقتصاديا، ولذا فلا أمن خليجيا من دون امتلاك دول الخليجي لمفاعل نووي: فإيران التي شرعت منذ فترة في امتلاك هذا النوع من السلاح أصبحت مصدر تهديد لدول الخليج العربي، خاصة أن الاتفاق الذي جرى بين إيران ودول 5 زائد 1 جاء ليعطي إيران قوة زخم في المنطقة. إن الدول المحيطة بالخليج العربي أصبحت جميعا تمتلك هذا النوع من السلاح، وإن الأمن الخليجي يتطلب التفكير في امتلاكه، ما دام السباق النووي ما زال محموما بين إسرائيل وإيران وباكستان والهند. إن الاعتبارات الأمنية هي التي يجب أن تكون المحفز الأساسي وراء حتمية أن تمتلك دول الخليج السلاح النووي، اعتمادا على افتراض أن الأسلحة النووية ستجعلها أكثر قوة وردعا، إن هناك أحداثا تجعلنا ندق ناقوس الخطر وندعو إلى التفكير في مشروع بناء مفاعل نووي خليجي.

يجب على دول الخليج العربي أن تعي أن التحالفات الدولية الجديدة أصبحت تتغير بين ليلة وضحاها، وأوضح دليل على ذلك هذه التناقضات في السياسة الأمريكية كأكبر دولة في العالم: فما الذي جعل أمريكا تتقرب من إيران بعد أن كانت عدوها الأكبر؟ وما الذي جعل السياسة الخارجية الأمريكية تتغير مع «الإخوان المسلمين» في مصر من مع إلى ضد، في مدة زمنية وجيزة؟ هذا غيض من فيض مما يجري على الساحة الدولية، وبالتالي على دول الخليج العربي أن لا تنتظر حتى يأتي ذلك اليوم الذي تقول فيه: «أكلنا يوم أكل الثور الأبيض». إن القدرات العسكرية التقليدية لدول الخليج العربي لا تزال في حاجة إلى الزيادة، مقارنة بدول أخرى في المنطقة، وذلك نظرا لقلة عدد سكانها، وهذا يستوجب مزيدا من التنسيق الأمني بين دول الخليج في مواجهة الأطماع التوسعية التي ما زالت هي الخطر الأكبر على دول الخليج، فهناك مساحات شاسعة فيها ثروات طبيعية ونفطية على مساحة كبيرة مكشوفة يجعلها أكثر الأماكن التي تتطلب الحماية المستمرة، من الناحية الأمنية، ويتطلب هذا أيضا حماية الحدود ويسري هذا على جميع دول مجلس التعاون التي تهددها أخطار من حولها؟! وما حدث في البحرين في فبراير 2011 يبين أن إيران تقف وراء كل هذا.

إن هناك أكثر من خطر يهدد دول الخليج العربي، أولها الخطر الإيراني وما يجري في اليمن من تزايد قوة الحوثيين الذين تدعمهم إيران، وتداعيات ما يحدث في العراق وسوريا، والخطر المستمر على المنطقة وهو إسرائيل، كل ذلك يفرض على هذه الدول أن لا تنتظر حتى تباغتها الأحداث، إنما يجب أن تدرك دول الخليج أنها في سباق تسلح مع الدول المجاورة لها. ومن جانب آخر هناك أخطار داخلية في دول مجلس التعاون يجب أن لا يستهان بها، ممثلة في الخلايا النائمة لحزب الله في بعض دول الخليج، كل ذلك يدفعنا إلى أن نعزز أمننا في دول الخليج العربي. إن القوة هي التي تصنع السلام والأمن، ولا نحتاج للتذكير بالزلزال الذي حدث بالقرب من مفاعل بوشهر الإيراني القريب من دول الخليج، وما كاد يؤدي إليه من تسرب نووي لهذه الدول.. من كل ذلك ينبغي أن ندرك أن أمن دول الخليج يجب أن يصبح من مسؤولية دول الخليج وحدها.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

التقارب التركي الإيراني وتصحيح المسار

عمر كوش

يتحدث الساسة الأتراك عن ما يسمونه «تصحيح المسار» للسياسة الخارجية التركية، بعد المتغيرات والتطورات العديدة، التي حدثت في المنطقة، وخاصة بعد توقيع الاتفاق النووي بين مجموعة دول 5+1 وإيران، وازدياد وتيرة التحركات الدولية لعقد مؤتمر جنيف2، على خلفية محاولات البحث الدولي لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، فضلا عن تأزم العلاقات ما بين الحكومة التركية وقادة مصر الجدد.

وفي هذا السياق، يأتي التقارب التركي الإيراني الجديد، وما يحمله من تفاهمات وتوافقات، بدا معها أن كلا من طهران وأنقرة تسيران إلى منتصف المسافة، لكن أسئلة عديدة تطرح نفسها في هذا الخصوص، من قبيل: في أي اتجاه تسير هاتان القوتان الإقليميتان؟ وما الذي جمعهما، وفي أي اتجاه؟

تبدل السياسات والتحالفات

أسفر الحراك السياسي التركي الجديد عن سلسلة من اللقاءات والزيارات للعديد من عواصم دول المنطقة والعالم، قام بها كل من رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، ووزير الخارجية، أحمد داود أوغلو، في محاولة لتوطيد العلاقات مع العراق، سواء مع حكومة المالكي، أم مع حكومة إقليم شمال العراق، إلى جانب محاولات إعادة الثقة للعلاقات مع إيران، وذلك بعد أن خلطت الأزمة السورية الأوراق والاصطفافات في المنطقة، وأثرت على العلاقات المتبادلة بين الدول.

ويسود اعتقاد لدى صناع القرار في أنقرة، أن الأزمة في سوريا باتت حربا بالوكالة، إقليمية ودولية، تجد متحققها في الأدوار، التي تلعبها القوى الإقليمية على الساحة السورية، من خلال دعم وتأييد أطراف معينة في ساحات القتال، وميادين السياسة، على حساب الأطراف الأخرى، في نسخة مكررة من السيناريوهين، اللبناني والعراقي.

ولذلك باتوا يتساءلون عن الكلفة، التي ستدفعها المنطقة من جراء هذه السياسة، وإلى متى ستستمر؟ وإلى أين ستؤدي بالشرق الأوسط؟

وفي ضوء حسابات وتقديرات قادة تركيا، فإن ثمة محورا إقليميا جديدا بدأ بالظهور على الساحة السياسية في الشرق الأوسط، إثر التقارب الأمريكي الإيراني.

يتمثل هذا المحور بالمملكة العربية السعودية ومصر، ويضعون معهما إسرائيل، ومن ورائهم فرنسا، التي هرعت للانضمام إليهم، نتيجة للسياسات التي انتهجها الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في المنطقة، حيث يتوقعون انضمام دول أخرى لهذا الحلف الجديد.

ولعل تغيرا ما، بدأ يرسم ملامح السياسة التركية حيال الأزمة في سوريا، في ضوء تغير التحالفات، وخاصة بعد التقارب الأمريكي الأوروبي مع إيران، وبما يتطلب ضمان الدور التركي المحوري في الملف السوري، لكن ليس إلى درجة حدوث تطور كبير في موقف تركيا حيال الثورة السورية في المدى القريب، وفي ضوء ذلك يدعم الساسة الأتراك المعارضة السورية للذهاب إلى جنيف2، ويؤكدون دعمهم للحل السياسي في مختلف المناسبات والأمكنة.

بالمقابل، يمكن القول إن إيران بعد الاتفاق النووي غير إيران قبله. ربما نشهد تحولا في الخطاب والتوجهات، فيما يخص ملفات المنطقة الساخنة والعلاقات الثنائية، وخاصة مع تركيا.

بل هناك تقارير تركية، وغير تركية، تتحدث عن اتصالات سرية بين الولايات المتحدة وحزب الله اللبناني، جرت في أعقاب الاتفاق مع إيران، قد يخرج عنها ما يقشع الغمامة السوداء، التي تخيم على المنطقة، وخلفها يكمن احتمال أن تكون هذه الاتصالات في إطار التفاوض مع الحزب لانسحابه من سوريا، كجزء من التحضيرات لمؤتمر «جنيف2»، لكن الأمر مستبعد في اعتقادي، بالنظر إلى طبيعة التحالفات بين النظام السوري وإيران وهذا الحزب المليشياوي.

وقد ظهر مؤشر خلال زيارة وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو الأخيرة إلى طهران، تمثل في الدعوة المشتركة مع وزير الخارجية الإيراني، جواد ظريف، إلى وقف إطلاق النار في سوريا، قبل الذهاب إلى «جنيف2»، حيث يمكن اعتباره من أوضح المؤشرات على التحول، الذي بدأ يلمس في مواقف الأطراف، لكنه قد يفهم -أيضا- على أنه تراجع في مواقف كل من تركيا وإيران، وانعكاس ملموس للتقارب الإيراني الغربي حيال سوريا.

يضاف إلى ذلك، المساعي الأمريكية الروسية، المتجهة نحو إقناع إيران والسعودية، باعتبارهما جبهتين متقابلتين في سوريا، للجلوس إلى مائدة الحوار، بغية الوصول إلى توافق لحل الأزمة السورية، من دون بشار الأسد، ودفع الأطراف إلى مرحلة انتقالية مناسبة.

ولا شك في أن التقارب التركي الإيراني، سيدفع الأطراف الإقليمية والدولية، الفاعلة في الملف السوري، لممارسة مزيد من الضغط على المعارضة السورية، ممثلة بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، لإقناعها بالذهاب إلى «جنيف» مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفشل في التوصل إلى حل في الأزمة السورية، سيعيق أي مشروع إقليمي يتعلق بالقضايا العالقة في المنطقة، الأمر الذي تعتبره أنقرة من صميم اهتمامات تغيير مسار السياسة الخارجية التركية.

موجبات الاتفاق النووي

يعي الساسة الإيرانيون أن علاقات بلدهم والولايات المتحدة والدول الغربية تأزمت كثيرا، وأفضت إلى قطيعة دبلوماسية، نتيجة السياسات التي انتهجتها إيران بخصوص إسرائيل والعراق وسوريا ولبنان، ما أدى إلى توجيه انتقادات متكررة ولاذعة لها، واستبعادها من المنظومة الدولية.

يمكن القول إن إيران بعد الاتفاق النووي غير إيران قبله، ربما نشهد تحولا في الخطاب والتوجهات، فيما يخص ملفات المنطقة الساخنة والعلاقات الثنائية، وخاصة مع تركيا، وهناك تقارير تركية، وغير تركية، تتحدث عن اتصالات سرية بين واشنطن وحزب الله اللبناني، جرت في أعقاب الاتفاق مع إيران

وزاد الوضع تأزما بالنسبة لإيران بعد السعي لتطوير برنامجها النووي، الأمر الذي استجلب فرض عقوبات اقتصادية مؤثرة على الاقتصاد الإيراني وعلى عامة الإيرانيين.

ويضع الاتفاق النووي الإيراني دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية -بالمعنى الإستراتيجي السياسي- أمام مسؤولياتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، من جهة الحفاظ على أمنه واستقراره، بوصفه الخاصرة الكبرى للقارة العجوزة.

ولا شك في أن ذلك يؤثر على استقرار وأمن تركيا، وعلى إيران أيضا، فضلا عن الدول العربية، والخليجية تحديدا.

ولعل نجاح الاتفاق يتوقف على ساسة إيران، ومدى استفادتهم من درس العقوبات، التي أثقلت كاهل الشعب الإيراني، وقادت إيران إلى حافة الدولة الفاشلة، لذلك يتوجب عليهم إحداث تحول حقيقي في التوجهات والأولويات، وبما ينعكس إيجابا على علاقات إيران بجوارها العربي، وبالعمل على حلحلة الأزمة السورية، بما يتماشى مع تطلعات الشعب السوري ومطالبه بالخلاص من نير الاستبداد وبناء دولة مدنية ديمقراطية تعددية.

وربما يدرك ساسة إيران جيدا أن التمسك بنظام بشار الأسد المتهالك والفاشل، لم يعد مجديا، وما عليهم سوى الضغط على النظام باتجاه الرضوخ لمطالب غالبية شعبه، وتوجيه الأوامر إلى حزب الله الإيراني وسائر الميليشيات الشيعية الطائفية بالانسحاب من الأراضي السورية.

وسيجدون في تركيا سندا يعينهم على ذلك، على المستوى السياسي، وعلى المستوى الاقتصادي بوجه خاص.

وإذا كان الرهان يتمحور حاليا على حل سياسي حقيقي ومتوازن، ينبثق من مؤتمر جنيف2، فإن التقارب الإيراني التركي، يمكنه المساعدة في تحقيق ذلك، ويدفع القوى الدولية، الصامتة واللامبالية، إلى الانخراط الفعلي لإنجاح الحل السياسي، الذي بات حاجة ملحّة.

ويدعم ذلك تحديد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا موقفا واضحا من الدور الإيراني في سوريا، بوصفه عدوانا إجراميا ضد الشعب السوري.

من هنا، فإن التقارب مع تركيا، يعني أن بعض الساسة الإيرانيين بصدد وقف استعراض القوة الإيراني في سوريا، وبما يساعد على السير في طريق بلورة حل سياسي، وليس كما يروّج صقور طهران، من أن مقايضة ما جرت ما بين الولايات المتحدة وإيران، تقوم على وقف البرنامج النووي مقابل الاستحواذ على سوريا، وجعلها محافظة إيرانية مثل العراق، الأمر يعقد ويأزم الوضع، ويقلل من فرص نجاح مؤتمر جنيف 2.

حدود التقارب

في الجانب التركي، التقط الساسة الأتراك بوادر الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الدولية الكبرى، في 24 من نوفمبر الماضي، كي يعلنوا أنه يوفر فرصا اقتصادية بالنسبة إلى تركيا.

أغلب محددات وحدود التقارب التركي الإيراني، ستظل محكومة بالجانب الاقتصادي، إذ تشير بيانات وزارة الخارجية التركية إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2010 بلغ 10.6 مليارات دولار، وكان بحدود 1.2 مليار دولار في عام 2002، وتسعى تركيا لرفعه إلى ثلاثين مليار دولار في عام 2015.

وبالتالي فإن أغلب محددات وحدود التقارب التركي الإيراني، ستظل محكومة بهذا الجانب، إذ تشير بيانات وزارة الخارجية التركية إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2010 بلغ 10.6 مليارات دولار، وكان بحدود 1.2 مليار دولار في عام 2002. وهناك سعي تركي كي يصل حجم التبادل بينهما إلى ثلاثين مليار دولار في عام 2015.

والواقع هو أن قادة تركيا، حاولوا على الدوام التغلب على التوترات مع نظرائهم الإيرانيين، وهم ينظرون إلى العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، لذلك، وبعد توقيع الاتفاق النووي مباشرة، أعلن وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، من طهران، أن الوقت حان للتعاون.

ولم يتأخر وزير الطاقة التركي، تانر يلدز، في التوقع بأنه في حال رفع العقوبات الاقتصادية عن طهران، سيكون بمقدور بلاده زيادة وارداتها من النفط الإيراني من 105 آلاف برميل يوميا، إلى ما بين 130 ألف و140 ألف برميل يوميا.

وذهب ظافر تشاغليان -وزير الاقتصاد التركي- إلى القول بأن جميع المصارف التركية سيكون بمقدورها تنفيذ المعاملات المصرفية مع إيران، بعد توقيع الاتفاق النووي، خاصة وأن تركيا تشتري النفط الإيراني بالليرة التركية بدلا من الدولار، الأمر الذي يخفف الضغط على العملة التركية، فضلا عن أن النفط الإيراني أرخص من مصادر بديلة، ما يعني المساعدة في الحد من العجز في الحساب الجاري الكبير لتركيا، والذي يعتبر أكبر نقاط ضعفها الاقتصادي.

غير أن المحصلة هي أن التقارب التركي الإيراني محكوم بمحددي الاقتصاد والسياسة، ولا تغادره كذلك الجغرافيا، لكن بالرغم من الإمكانيات الاقتصادية التي يقدمها الاتفاق النووي، فإن الشكوك المتبادلة التي عصفت مؤخرا بالعلاقات الإيرانية التركية، سيكون من الصعب تبديدها.

فقد تصاعد التوتر بينهما بعد أن وافقت أنقرة في عام 2011 على إقامة قاعدة رادار للدرع الصاروخي لحلف شمال الأطلسي «ناتو»، تهدف إلى مواجهة تهديدات طهران، وفق ما يقوله مسؤولو الأطلسي، فضلا عن التدخل الإيراني السافر في سوريا، وسوى ذلك كثير.

عن «الجزيرة نت»

بعد الكيماوي والنووي
..الأسد أم «داعش» أولاً؟

جورج سمعان

وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أنهى جولته في المنطقة مبشراً أهلها بأن الإسرائيليين والفلسطينيين باتوا «أقرب إلى السلام والازدهار والأمن الذي يستحقه كل سكان هذه المنطقة، ونحن أقرب ما يكون الى ذلك منذ سنوات». كان في مهمة تقريب وجهات النظر بين تل أبيب ورام الله في قضية الأمن والحدود، في إطار المفاوضات بشأن الحل النهائي. شدد على أن «لا إلسلام ولا الرخاء ممكنان من دون أمن، والولايات المتحدة لن تدعم اتفاقا على الوضع النهائي إلا إذا قدم مزيدا من الأمن الى الإسرائيليين والفلسطينيين». ورئيس الوزراء بنيامين نتانياهو ورئيس السلطة محمود عباس لهما «هدف واحد: دولتان لشعبين يعيشان جنبا الى جنب بسلام ورخاء»!

قراءة هذا التصريح في ضوء التجارب السابقة، أيام الولاية الأولى للرئيس باراك أوباما، تفضي الى نتيجة لن تكون أفضل من سابقاتها. يومها قاوم نتانياهو وعاند وخاصم الرئيس الأمريكي الذي اعتذر عن الوعود التي قدمها غداة وصوله إلى البيت الأبيض، وحملتها رسائله من القاهرة وأنقرة. بدا يومها عاجزاً ومتردداً. وظلت هاتان الصفتان تلازمانه إلى يوم تفاهمه مع نظيره الروسي على تدمير الترسانة الكيماوية السورية. وإلى يوم توقيع الاتفاق المبدئي في جنيف بين طهران والكبار الخمسة والمانيا على تسوية الملف النووي. لكن قراءة مختلفة للمتفائلين بتصريحات الوزير كيري، في ضوء ما أنجزته إدارته، تشي بأن اختراقا ما سيحصل في المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية... وإن لم يكن نهائيا قبل نيسان «ابريل» المقبل.

تستند قراءة المتفائلين إلى التطورات الأخيرة في المنطقة التي حذر وزير الدفاع الأمريكي تشاك هاغل من انها «قابلة للاشتعال»، وشدد من المنامة على حضور بلاده «الحازم» فيها لمساعدة الحلفاء وطمأنتهم، وإن مالت بوجهها نحو الشرق البعيد. تستند هذه القراءة إلى «رؤية أوباما» التي أطلقها في الجمعية العمومية الأخيرة للأمم المتحدة. وكرر فيها عناوين سياسته الخارجية ودور بلاده في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشعارات رفعها في حملته الانتخابية. وبعيداً مما حقق الرئيس الأمريكي في الداخل من إصلاح لبرنامج الرعاية الصحية «أوباما كير»، وبعيداً من الأرقام الخاصة بشعبيته، يتوقف المتفائلون أمام «أهداف» أنجزها مهما قيل فيها. طوى عقداً من الحروب. أعاد 150 الف جندي من العراق. ويستعد للخروج وقوات «الناتو» من أفغانستان السنة المقبلة. أعلن طي صفحة الحروب الخارجية. قال إن «القاعدة» باتت تنظيمات إقليمية نشطة هنا وهناك، وهو يطاردها في باكستان واليمن والصومال وأفغانستان بطائرات بلا طيار. وقطف رؤوساً على رأسها أسامة بن لادن. ويطمح إلى التعاون مع الشركاء والخصوم لمواجهة «الجهاديين» في «العراق وبلاد الشام».

في «باب» أسلحة الدمار الشامل: ترسانة سورية من الأسلحة الكيماوية إلى زوال، والبرنامج النووي الإيراني في الطريق أيضاً، فالاتفاق المبدئي في جنيف بين الكبار وطهران لم يبرم ليعمّر ستة أشهر فقط. ثمة رغبة مشتركة في إيجاد تسوية شاملة مع الجمهورية الإسلامية. وثمة محطتان على السكة: «جنيف 2» والمحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية، وما يدخل في هذين الملفين من شبكة علاقات وتحالفات تطاول قضايا أخرى جانبية مشتعلة يفترض أن تلحق بمسار البحث عن حلول وتسويات جزئية أو شاملة، موقتة أو دائمة. من اليمن إلى لبنان مروراً بالعراق وغيرها.

بالاستناد إلى الخط البياني لهذه القراءة، يسجل المتفائلون نجاعة التلويح الجدي للرئيس أوباما باستخدام القوة ضد النظام في دمشق لإرغامه على تسليم أسلحته الكيماوية. ولم تفتهم الإشارة إلى كلمته أمام الجمعية العامة واستعداد إدارته لاستخدام القوة العسكرية لتأمين مصالح أمريكا في الشرق الأوسط والتزامها حماية أمن إسرائيل. وهو التزام وصفه الوزير كيري بأنه «ثابت مثل إسمنت مسلح». ولم تفتهم الإشارة أيضاً، في «الباب النووي»، إلى إصراره على الاتفاق مع إيران على رغم موجة واسعة من الاعتراض قادها خصومه في الداخل، وفي إسرائيل، وفي أوساط كثير من الحلفاء والشركاء في المنطقة. وهو ماض في الحوار مع طهران موزعاً وإدارته سيلاً من التطمينات من كل نوع... ومسجلاً اختراقات في صفوف المعترضين أبرز تجلياتها هذا التفكك الذي يصيب عادة جبهات وكتلا سياسية تخوض مفاوضات شائكة، وتستعد لاستحقاقات مفصلية.

ولا يغيب هنا ما حرّك اتفاق جنيف بين الكبار وإيران، داخل الجمهورية الإسلامية حيث يحتدم النقاش بين «أهل الثورة» بكل أطيافهم وكتلهم، وفي صفوف العامة التي نادت أكثريتها ولا تزال تنادي بوجوب التطبيع مع الولايات المتحدة. هذا الجو السياسي المحموم والمفتوح يتيح لإدارة الرئيس حسن روحاني أن تواصل مسيرة التفاوض. بل يساعدها على قرارات وتنازلات ويرتب عليها التزامات لا قبل لها بها لولا هذا الاختراق الذي شهدته جنيف. ولا غرابة في أن يتوقع المتفائلون تغييرات جوهرية ستكون لمرة عودة طهران إلى أداء دورها في المجتمع الدولي، استناداً إلى مفاهيم «الدولة» وليس «الثورة». ولا تستبعد إحدى القراءات في هذا الإطار أن تطرح ترسانة «حزب الله» وصواريخه، كلما تقدم الحوار مع الجمهورية الإسلامية نحو تحديد الأدوار والأحجام في المنطقة. وربما كان هذا أحد مطالب رئيس الوزراء الإسرائيلي في إطار «الثمن الكبير» الذي يريد في لبنان، وفلسطين أيضاً، لوقف حملته على الإدارة الأمريكية وحوارها مع طهران.

في هذا «الباب الإسرائيلي» لا يغيب ما قالت إليه «دينامية» الاتفاق في الساحة العبرية حيث تتعالى أصوات من داخل الحكومة والكتل السياسية والعسكرية والإعلامية تناهض قراءة بنيامين نتانياهو لما حصل في جنيف، وتطرح نظرة مختلفة تبشع «الاطمئنان» إلى ما تحقق في الملف النووي الإيراني. وتصر على وضع النسوية مع الفلسطينيين أولوية تتقدم على هذا الملف وما عداه من مسائل أخرى. لم يعد هؤلاء المناهضون يتوقفون عند صراخ زعيم «ليكود» وتهديداته. يعبرون صراحة عن عجز إسرائيل عن مواجهة إيران بمفردها. سقط الخيار العسكري إذاً. وعلى نتانياهو الاستعداد للتكيف مع التوجهات والضغوط الأمريكية في محادثاته مع رام الله التي تبدو هي الأخرى مرتاحة هذه المرة إلى جبهة غزة، جبهة «حماس» الباحثة عبثاً عن سند وعون يعوض ما كان لها في طهران ودمشق و... القاهرة! ألم يرضخ لشروط الاتحاد الأوروبي الذي وضع حظراً على تمويل مؤسسات علمية تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورفض إعفاء منتجات المستوطنات المصدرة إلى أوروبا من الرسوم الجمركية؟

ولا حاجة إلى سرد تفاصيل الارتباك في الصفوف العربية، ولا سيما منها الخليجية، نتيجة مواقف أوباما من إيران وأحداث مصر والبحرين وسورية. ولعل التحدي الأكبر أمام قادة مجلس التعاون في قمتهم بالكويت، هو التوافق على ما يبقى الحد الأدنى من وحدة الموقف، لتكون هناك رؤية واحدة واضحة، عشية تمهيد الطريق إلى جنيف السورية وبعدها جنيف الإيرانية. لن يفيد التباعد والاختلاف في النظر إلى الحوار بين واشنطن وطهران. كلاهما اتخذ قراراً يعدم العودة إلى سيرة العقود الثلاثة من الصراع والقطيعة. وستكون الملفات السياسية على الطاولة عاجلاً أم آجلاً. وقد أثبت الإيرانيون قدرتهم على التكيف والاستدارة عند المنعطفات، وعلى رسم خريطة طريق جديدة للأهداف المتوخاة من كل سياسة اتبعوها في السابق أيا كانت النتائج. كانوا سباقين إلى دخول بغداد في ظل الغزو الأمريكي. زارها الرئيس محمود أحمدي نجاد تحت فوهات البنادق الأمريكية من المطار إلى المنطقة الخضراء. بينما كانت الجامعة العربية تراقب وتنتظر. ومثلها معظم الدول العربية، لم تستمع إلى مناشدات قيادات عراقية، عربية وكردية، تحض عواصم المنطقة على الحضور إلى عاصمة الرشيد لعل هذا الحضور يخفف من وطأة التأثير الإيراني. تعرف إيران بالتأكيد ماذا تريد اليوم من العراق ولبنان واليمن. وتعرف ماذا تريد من «جنيف 2» سواء حضرت أو ظلت خلف الكواليس. وهي ليست بعيدة مما يعده الروس مع الأمريكيين في غياب قوى أوروبية وعربية كثيرة. حتى باريس عندما طلبت حضور لقاء عقده الإبراهيمي مع الأمريكيين والبريطانيين قبل أيام، تجاهل المجتمعون رغبتها وعزفوا عن دعوتها! فهل ترسم قمة الكويت الخليجية خريطة طريق واضحة، خصوصاً أمام المؤتمر الداهم الشهر المقبل لمعالجة الأزمة السورية؟

وفي «باب سورية» لم يرَ الرئيس أوباما غير الحل السياسي علاجاً. لكنه لم يرَ أيضاً دوراً للرئيس بشار الأسد. هذا ما نبّه إليه روسيا وإيران في كلمته في نيويورك. حذر من انهيار سورية وانتشار حركات التطرف. خلاف هذا الموقف لم يقدم رئيس ديبلوماسيته ما يطمئن «الائتلاف الوطني» المعارض. يكتفي بدعوة أقطابه إلى الحضور «ليروا هناك» ما سيحدث! ألا يكفي هذا الغموض في الموقف الأمريكي، معطوفاً على تجاذبات «أصدقاء المعارضة» داخل صفوفها السياسية والعسكرية واختلاف رؤاهم السياسية، ليقاقم التفتيت والتشتيت في هذه الصفوف؟ حتى الآن لم تعلن واشنطن تعليقاً أو رد فعل على تصريحات أركان النظام في دمشق أن الرئيس الأسد سيقود المرحلة الانتقالية، وأنه سيكون مرشحاً في الانتخابات الرئاسية... إذا قدر للمؤتمر أن يشق طريق التسوية نحو الغاية التي يريدها اللاعبون الكبار. بل من زمن لم تعد تتحدث عن تدخل قوى حليفة لطهران في القتال الدائر في سورية، في المقابل. ليس ثمة إجماع بين «الأصدقاء» على رؤية واحدة تساعد المعارضة على بناء تصور موحد للحل. لذلك تكاد هذه المعارضة تسير في طريق العودة إلى ما قبل بناء «الائتلاف» الموسع... إلا إذا فاجأتهم «قراءة» المتفائلين بـ«رؤية أوباما» ورسم مؤتمر «جنيف 2» الطريق لخروج الأسد... أو قدم عليه «رأس داعش» أولاً!

بعيداً من تفاؤل المتفائلين بقرب اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبعقد جنيف السوري وبعده مواصلة جنيف الإيراني. وبعيداً من قدرة واشنطن على فرض الحلول أو عجزها، يبقى أن الرئيس أوباما أطلق قطار رؤيته في سكة واحدة، باتجاه واحد: السكة الديبلوماسية و «كفى الله المؤمنين القتال». وما هم بعد ذلك إن طال وصول القطار إلى محطته الأخيرة... وطال معه انتظار المنتظرين فوق الجثث والجمر والركام!

عن «الحياة» اللندنية

فشل تونسي مكرر

مفتاح شعيب

شكل إعلان الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل حسين العباسي إعطاء مهلة أخيرة للفرقاء السياسيين للاتفاق على تنفيذ خارطة الطريق المقترحة لحل الأزمة السياسية صدمة مضاعفة للتونسيين، كونه جاء بعد نحو شهر من تعليق الحوار من دون جدوى، ولأنه أنذر بأن البلاد ذاهبة إلى كارثة فعلية إذا انتهت المهلة وظلت المواقف على حالها.

الأقرب إلى منطق السياق أن ماراثون المفاوضات والحوارات التي امتدت نحو شهرين قد وصلت طريقا مسدودا وفشلت في تحقيق أي من الأهداف المرسومة مسبقا، وما أعلنه العباسي لا يعدو أن يكون تأجيلا لإعلان الإخفاق وتبرئة كاملة للذمة.

وبالنظر إلى المهل العديدة التي مرت، فالأمل بأن تتوج المهلة الجديدة بإنجاز يبقى ضعيفا إن لم يكن معدوما، والسبب أن فرقاء الحوار يبدو أنهم استمرأوا الفشل واتخذوه المصطلح الأكثر تداولا على ألسنتهم. فالحكومة الثلاثية الأحزاب المؤقتة تتهم المعارضة بأحزابها العديدة بأنها فاشلة، وهذه المعارضة تعتبر الحكومة فاشلة، والأطراف المدنية ترى النخبة السياسية برمتها فاشلة وأنها مصيبة على الجميع، ووسط هذا الخضم كله تنزلق تونس شيئا فشيئا إلى مجهول مخيف وتحف بها المخاطر من كل صوب.

بعد تعليق الحوار الوطني في الثالث من نوفمبر الماضي حرصت المنظمات الراعية للحوار على إبقاء جذوة الرجاء مضيئة على معجزة تحصل في لحظة فارقة. ولكن المعجزة المنتظرة تأخرت كثيرا ولم يتحقق شيء. وبعيدا عن التصريحات الناعمة التي يطلقها الفرقاء، فإن الأزمة أصبحت أعقد من أي وقت، فالثقة التي كانت شبه موجودة عندما انعقد الحوار في أكتوبر الماضي أصبحت اليوم مفقودة ومعدومة. وعوض أن يكون الرهان على التوافق في حده الأدنى، أصبح الرهان على التصلب والصدام، بعد أن تم اعتماد أساليب المناورات والمراوغات لفترة من الصراع حتى وصلت الأمور إلى ما هي عليه اليوم.

وبتفصيل أدق فإن الصراع بين حركة النهضة الإسلامية، التي تقود الائتلاف الحاكم، والمعارضة بألوانها المختلفة قد يصل إلى مرحلة دق الأعناق. وتؤشر التحركات الشعبية والإضرابات العامة المتنقلة من ولاية إلى أخرى إلى أن هناك تسخينا للأجواء وربما لانفجار شعبي عاصف لا تكون نتائجه في صالح الائتلاف الحاكم الذي يزعم أنه الأقوى في كل المعادلة. وإذا لم يتخل هذا الائتلاف عن غروره واعتداده بشرعية انتخابية انتهت صلاحيتها قانونا، فقد يواجه مصيرا قاسيا وتدخل البلاد معه في دوامة عنيفة قد تنتهي بتشكيل مشهد سياسي جديد يطيح بحلم النموذج الديمقراطي الذي عاشه التونسيون خيالا طوال سنوات.

في هذه الحالة تقف تونس أمام مفترق خطر للغاية. وللمرة المليون، فإن تونس لا تستحق هذا المآل، فهي أرقى من ذلك بكثير، وأكبر من أن تحشرها طائفة سياسية في زاوية ضيقة. وللمرة المليون أيضا، يتأكد أن النخبة السياسية، التي تمخضت بعد انتفاضة 2011، مازالت خارج المدار وفشلت في أن تكون أهلا للاضطلاع بدولة والائتمان على طموحات شعب.

عن «الخليج» الإماراتية